ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية المستدامة

رنا سلام أمانة*
جامعة النهرين / العراق

فادية حافظ جاسم
جامعة النهرين / العراق

تاريخ إرسال المقال:2020/05/29 **تاريخ قبول المقال: 2020/07/24**

الملخص:

يعد موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع المهمة في وقتنا الحاضر، سيما بعد إن ازدادت اعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون للبحث عن حياة افضل وعيش اكرم في بلد المقصد، وهذا الازدياد أثر بشكل ايجابي تارة وسلبي تارة اخرى على الدول التي يهاجر منها ودول المقصد، سيما في ما يتعلق بالتنمية المستدامة وباتت هذه الهجرة تؤثر على احتياجات ومتطلبات الجيل الحالي والاجيال القادمة .

وللوقوف على اهمية هذه المشكلة وأبعادها القانونية والاجتماعية فقد جاء البحث في مبحثين ومن ثم الخاتمة وجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية– التنمية المستدامة

Abstract

especially ،The issue of illegal immigration is one of the important topics of our tim after the number of illegal immigrant who seek to search for a better life and more and this increase has ،decent living in the country of destination has increased positively and sometimes negative impact on other countries from which it migrates especially in relation to development sustainable ،and the countries of destination and this migration is affecting the needs and requirements of the current generation and future generations.

To find out the importance of this problem and its legal and social dimensions ،we divided the research into two topics and then the conclusion and a set of conclusions and recommendations .

Keywords illegal immigration - sustainable development

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية المستدامة

المقـــدمـــة

عرف الانسان الهجرة منذ القدم عن طريق البحث والسعي للتكيف مع الطبيعة التي يهاجر اليها وكانت الظواهر الطبيعية هي من اهم الاسباب التي تجعل الافراد يفكرون بالهجرة الجفاف او حصول بعض الكوارث الطبيعية وايضاً كانت هناك بعض الاسباب مثل تفشي مرض معين في مكان ما مما يدعو الانسان لتركه حفاظاً على حياته.

في بعض الاحيان لا يملك من يريد الهجرة كافة الشروط المطلوبة ليكون دخوله قانونياً الامر الذي يقضي به ان يقوم بالهجرة بشكل غير شرعي متخفياً عن السلطات الرسمية في بلده وفي البلد الذي ينوي ان يقصده ويستوي في ذلك ان يكون تنقله عن طريق البر او البحر او الجو(بالرغم ان الوقت الحالي شهد اكثر الهجرات غير الشرعية عن طريق البحر فأستخدام القوارب الصغيرة التي تحمل اعداد كبيرة من الاشخاص فاقت قدرته الاستيعابية لذلك فالهلاك كان مصير الكثير من المهاجرين الا ان بعضهم حالفهم الحظ في الوصول الى بر الامان) فيقوم احياناً بأستعمال طرق غير رسمية او يقوم بالتحايل بأستخدام وثائق مزورة للدخول او ماشابه ذلك من وسائل كما ان الهجرة غير الشرعية غير مقتصرة على جنس معين او على فئة دون غيرها فتشمل الرجال والنساء كما تشمل الكبار والاطفال الا ان ذلك اصبح ذو مردود سيء فكثير ما صاحبت الهجرة غير الشرعية مخاطر برزت فيها الجريمة المنظمة كالاتجار بالبشر او وجود بعض العصابات المنظمة التي تستحوذ على بعض الفئات من المهاجرين غير الشرعيين واكراههمعلى ممارسة اعمال البغاء كما كثرت في الاونة الاخيرة تجارة الاعضاء وغيرها من الجرائم التي تمس الافراد في حياتهم.

كل ماسبق ذكره يجعلنا نتوصل لنتيجة مهمة وهي ان زيادة السكان او قلته في دولة ما دون الاخرى تؤثر سلباً او ايجاباً على عملية التنمية المستدامة وهذا هو مغزى الموضوع، فالنواحي الاقتصادية والاجتماعية وحتى القانونية تتأثر بزيادة اعداد المهاجرين فالمهاجرين غير الشرعيين لا تستطيع الدولة توقع عددهم او معرفة هويتهم ويؤثر ذلك على عملية التنمية المستدامة في كلا الدولتين، لم تكن الدول تعي المقصود بالتنمية و بالتالي لم تكن تعلم مدى امكانية تأثير هذه الظاهرة بها حتى بدأت منظمة الامم المتحدة بأصدار تقاريرها حول التنمية المستدامة، فبدأت بذلك تقوى الصلة بين الهجرة وعملية التنمية المستدامة بما لها من اثار ايجابية وسلبية على الدولة الاصل والدولة المقصد خاصة بعد قامت الجمعية العامة للامم المتحدة بتقريرها عام 2015 وبيان اهداف لتنمية المستدامة في خطتها لعام 2030 التي حلت محل.

الاهداف الانمائية الالفية القديمة لذلك عمدنا في هذا البحث الى بيان اثر الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة بصورة عامة وفي بعض النقاط بينا مدى تأثيرها على اهداف خطة التنمية لعام2030 وهي المهمة التي بدأت كثير من الدول بالاهتمام بها فالاهداف الواردة هي اهداف عالمية تسعى كافة الدول لتحقيقها. لذلك كان من المهم ان بين ما هي تأثيرات الهجرة غير الشرعية على هذه الاهداف لمحاولة الحد من الاثار السلبية حتى تزداد الامكانية من تحقيق هذه الاهداف.

أهمية البحث:-

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية المستدامة

تظهر اهمية تناول موضوع الهجرة غير الشرعية ومدى تأثيره على التنمية المستدامة فيما يلي:

اولاً:- يعد موضوع الهجرة غير الشرعية احد المواضيع الهامة في وقتنا الحالي وليس مجرد موضوع نظري لا تطبيق له على ارض الواقع على الرغم من الكتابات السابقة في هذا المجال الا ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأخذ بالازدياد يوماً بعد الاخر حتى اصبحت من المشاكل التي تعاني منها غالبية الدول اضافة لتاثيرها الهام الذي يقع على عملية التنمية الوطنية والدولية.

ثانياً:- معرفة اهم ما يميز الهجرة غير الشرعية وما هي الطرق التي يتبعها المهاجرون للوصول الى البلد المقصد.

ثالثاً:- الوقوف على اهم الاثار التي تخلفها الهجرة غير الشرعية على عملية التنمية وزيادة الاثار الايجابية والحد من الاثار السلبية سعياً لتحقيق الاهداف المنشودة لخطة التنمية المستدامة عام 2030.

أسباب اختيار البحث:-

اولاً:- اهم الاسباب التي ادت بنا الى اختيار هذا الموضوع هو لكونه اخذ اهتمام الكثيرين على المستويين الوطني والدولي الامر الذي اثار بنا رغبة التعمق فيه ودراسته المكثفة وتطلعنا للوصول الى استقرار البلدان وسلامة ابنائها.

ثانياً:- عدم معرفة الاشخاص بالمقصود بالتنمية المستدامة فالكثيرين الى الان يجهلون معناها ويجهلون ان الفرد يمكن ان يغير من عجلة التنمية المستدامة في بلده او في البلد الذي قصده.

ثالثاً:- قلة الدراسات والبحوث التي دمجت بين الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على عملية التنمية المستدامة فالدراسات السابقة تناولت الهجرة غير الشرعية بصفتها ظاهرة لها اسبابها والبعض الاخر درسها محاولاً الوصول الى اليات تحد منها او تكافحها اما مجال التنمية المستدامة فتمت دراستها من المنظور الاجتماعي اكثر من القانوني ولم تعطها ما تستحق من الاهتمام كدراسة لموضوع مهم وحديث.

رابعاً:- الهجرة غير الشرعية ظاهرة متواجدة في القانون الدولي بكثرة خاصة في الوقت الحالي، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة هو مسعى كافة الدول، لذلك كان من المهم ان بين ما هي تأثيرات الهجرة غير الشرعية على هذه الاهداف لمحاولة الحد من الاثار السلبية حتى تزداد الامكانية من تحقيق هذه الاهداف.

اهداف البحث:-

يهدف هذا البحث الى ما يلي:-

اولاً:- تسليط الضوء على المقصود بظاهرة الهجرة غير الشرعية و معرفة الطرق التي يقوم بها المهاجرين اضافةً الى بيان حقوقهم فعلى الرغم من خروجهم ودخولهم غير الشرعي او تواجدهم واقامتهم غير الشرعية الا ان لهم حقوق اقرتها الاتفاقيات الدولية يجب الاخذ بها.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

ثانياً:- ابراز الجانب القانوني في التنمية المستدامة وتوضيح الصلة بينها وبين حقوق الانسان الاخرى والقانون الدولي.

ثالثاً:- الاستفادة من الاثار الايجابية التي تخلفها الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة والحد من الاثار السلبية لها ومعالجتها تحقيقاً لاهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية عام 2030.

اشكالية البحث:-

السؤال المهم هنا هل تتأثر عملية التنمية المستدامة بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

لتظهر بذلك اسئلة فرعية اخرى تتمثل بالاتي:-

_ هل التأثير يكون في الدولة التي هاجر اليها الافراد فقط؟ام ان الدول الاصلية التي تركها المهاجرون هي ايضاً يتم يها ذلك التأثير ؟

_ هل يمكن القول بصورة قطعية ان الهجرة غير الشرعية لها تأثير سلبي فقط؟ او يكون تأثيراً سلبياً وايجابياً؟

منهجية البحث:-

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي ويظهر ذلك في وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومعرفة ما يميزها عن غيرها وحقوق المهاجرين والتأثير المتبادل بين الهجرة غير الشرعية والتنمية المستدامة.

هيكلية البحث:-

يقسم هذا البحث لمبحثين، المبحث الاول مفهوم الهجرة غير الشرعية والتنمية المستدامة والذي يحوي بدوره على مطلبين، المطلب الاول مفهوم الهجرة غير الشرعية والمطلب الثاني مفهوم التنمية المستدامة، والمبحث الثاني اثار الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة والذي يتضمن مطلبين الاول اثار الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في الدولة الاصل، والمطلب الثاني اثار الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في الدولة المقصد، ثم اختتمنا البحث بما توصلنا اليه من نتائج ومقترحات.

المبحث الاول: مفهوم الهجرة غير الشرعية والتنمية المستدامة

سنبين في هذا المبحث المقصود بالهجرة غير الشرعية تعريفها وتمييزها عن الهجرة الشرعية وتوضيح حقوق المهاجرين غير الشرعيين كمطلب اول، اما المطلب الثاني فسيكون لبيان مفهوم التنمية المستدامة واهدافها في 2030:-

المطلب الاول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

سنقسم هذا المطلب الى فرعين نبين فيه:- تعريف الهجرة غير الشرعية والثاني اشكالها وهذا للوقوف على ما يعنيه مصطلح الهجرة غير الشرعية وايضاً لبيان الاشكال المتعددة التي يمارسها المهاجرون غير الشرعيين في الوصول الى الدولة المقصد.

الفرع الاول

تعريف الهجرة غير الشرعية

عرف البعض [1] الهجرة غير الشرعية بأنها "اولئك المهاجرين غير الملتزمين بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم واقامتهم في الدول المهاجر اليها والمهاجرون العابرون الى دولة تكون ممراً للوصول الى دولة اخرى".

ومنهم من عرفها [2] " بأنها ظاهرة تعني اجتياز الحدود دون موافقة الدولة الاصل والدولة المقصد".

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

كما رأى اخرون ان الهجرة غير الشرعية يمكن تعريفها بحسب وجهة نظر الدولة الاصل او بحسب وجهة نظر الدولة المقصد، حيث ان الدولة الاصل تنظر للمهاجر غير الشرعي بأنه من خرج من اقليمها بمنافذ غير شرعية او ان استخدام المنفذ كان شرعياً الا ان المستندات التي استخدمت كانت مزورة او بطرق احتيالية من جهة اخرى تنظر الدولة المقصد للمهاجر غير الشرعي هو من تواجد على اقليمها دون موافقتها بصرف النظر عن الدولة القادم منها ،سواء الدولة الاصل او دولة اخرى ، واياً كانت الوسيلة المستخدمة ،سواء أكانت شرعية او غير شرعية ، وكذلك اياً كانت وثائقه ، مزورة ام اصلية ، ف المعيار المهم في الدولة المقصد هو التواجد دون اخذ موافقتها [3].

وبصدد تعدد التعاريف التي حاولت ان تعرف وتفسر ظاهرة الهجرة غير الشرعية فأن دراستنا ترى ان تعريف الهجرة غير الشرعية ينبغي ان يظهر فيه تأثيرها على التنمية فالتعريف المعتمد في هذه الدراسة هو الاتي:-

(ظاهرة معقدة حيث يقوم فرد او جماعات ، منظمة او غير منظمة، بأنتهاك القوانين الداخلية والدولية للهجرة حيث يظهر مخالفتهم للاجراءات القانونية المتعلقة بالدخول والاقامة في الدولة التي يقصدوها مؤثرين بذلك على عملية التنمية المستدامة ،حالياً وعلى المدى البعيد ، لكلا البلدين عن طريق احداث اثار ايجابية واخرى سلبية في النواحي الامنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية)

ومما جعلنا نؤمن بضرورة ربط التنمية المستدامة بمفهوم الهجرة غير الشرعية هو الواقع الذي تشهده جميع الدول تقريباً والمعاناة من عملية الهجرة غير الشرعية وتأثيرها خاصة على خطط التنمية المستدامة لعام 2030 لذا جاء من الضروري الحد من الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية حتى نتمكن من بلوغ الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة في خططها لعام 2030 ويعزز ذلك ما جاء في الميثاق العالمي للهجرة الامنة والمنظمة والمنتظمة [4].

ومما يجدر الاشارة اليه ان المهاجرين غير الشرعيين وان يكونوا قد استوطنوا اقليم دولة دون اخذ موافقتها الا ان ذلك لا يعني تجردهم من جميع حقوقهم، فحقوقهم موجودة ومستمدة من اتفاقيات الامم المتحدة والاعلانات وبعض الاتفاقيات الاخرى، حيث سنتطرق لاهم حقوق المهاجرين غير الشرعيين المستمدة من اتفاقيات الامم المتحدة والاعلانات الدولية ومن بين هذه الحقوق ، الحق في السلامة البدنية والعقلية ،والذي يشمل (الحق في الحياة والحق في عدم الاستعباد او القسر او العمل الجبري والحق في عدم التعذيب) [5].الحق في الرعاية الصحية [6]، والمستوى المعيشي اللائق والكافي والذي يشمل (الحق في السكن الملائم [7] والحق في الحياة الاسرية [8] و الحق في الحد الادنى من المعيشة الكافي [9]، الحق في العمل والذي يشمل (الحق في شروط العمل العادلة [10]) والحق في الانضمام الى النقابات والجمعيات الاخرى [11] والحق في الضمان الاجتماعي [12])، حق الطفل في الاسم والهوية [13] الحق في التعليم [14] ، الحق في المساواة امام القانون والذي يشمل (الحق في عدم الاعتقال تعسفياً [15] والتمتع بالحقوق اثناء الاحتجاز والاعتقال [16] والحق في المساواة مع المواطنين امام المحاكم والحق في المحاكمة العادلة [17] والحق في حظر الطرد الجماعي [18]).

الفرع الثاني: اشكال الهجرة غير الشرعية

ينتهج المهاجرون غير الشرعيين اشكال متعددة للدخول او التسلل الى البلد المقصد فمنهم من يستعمل اللجوء الى دولة اخرى اثناء الازمات والحروب ولا يعود الى بلده بعد انتهائها فيصبح حينها وجودهم فيها غير شرعي ، او قد يقومون بالدخول بموجب رخص عمل ولا يقومون بتجديدها بأنتهاء صلاحيتها فيصبح بذلك بقاءهم غير قانوني وبالتالي يؤدي ذلك الى سلبيات تتمثل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

في البحث عن الاعمال غير المشروعة في الحقول والتجارة غير الشرعية ، كتجارة المخدرات مثلاً ، او قد يعمد بعضهم الى استعمال وثائق مزورة كتزوير الهوية وجوازات السفر للتسلل وعبور الحدود او قد ينتهك بعض المهاجرين قواعد الزيارة او غرض الدراسة للبقاء بطريقة غير قانونية وبذلك فنرى انه من الضروري ان نتطرق لاشكال الهجرة غير الشرعية كون ان بعض الفئات من المهاجرين غير الشرعيين وبخاصة النساء والاطفال تصبح ضحايا لشبكات منظمة تعمل على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر ، وعلى ذلك فأن ابرز اشكال الهجرة غير الشرعية هي كالاتي:-

اولاً: المهاجرون المنتهكون نظام اللجوء:-يعرف اللاجئون" الافراد او مجموعات الاشخاص الذين فروا من بلد المنشأ ،نتسجة لخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب عنصرية او دينية او بسبب الجنسية او بسبب الاراء السياسية او العضوية في مجموعة اجتماعية معينة والذين لايمكنهم العودة ولا يرغبون في العودة الى بلدانهم" [19] ،حيث تحضى هذه الفئة بعناية خاصة طبقاً للأتفاقية الدولية لحماية اللاجئين لسنة 1951 حيث ان المادة 31 منها تضمنت ان الدولة يجب الا توقع عقوبات جزائية على اللاجئين الذين يدخلون بصفة غير قانونية او المقيمين بصفة غير قانونية ولهذا فأن هذا الامر يفتح فرصاً للهجرة غير الشرعية وذلك لتراجع فرص الهجرة الشرعية ، وكما تسمى الهجرة القانونية ، فقد يبحث الفرد عن لجوء سياسي وحين يرفض طلبه فيقوم بالهجرة بصورة غير شرعية او مقيم بصورة غير قانونية كأختراق اللاجئ لنظام اللجوء وعدم احترامه لقوانين الهجرة في البلد المقصد ليكون بذلك مهاجراً غير شرعياً.

ثانياً:- المهاجرون غير الشرعيين من العمال:-يعد توفر العمل غير الشرعي في بلدان المقصد من اهم الاسباب التي تجذب العمال للهجرة غير الشرعية ولو كانت بأسعار زهيدة الا ان العمل غير الشرعي يقي العمال من الوجود تحت انظار السلطات فيسهل عليهم الاختفاء لاطول مدة ممكنة ولكن ، على الرغم من ذلك قد تعاني هذه الفئة من قرارات الطرد الجماعي المخالف لاحكام القانون [20] اضافةً لذلك ان السلطات حين التحري عن العمال غير شرعيين وجدت انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان فمعضمهم يعيشون في قرى قصديرية مع غياب الماء الصالح للشرب و انتفاء الحق في التعليم وفي الرعاية الصحية واخيراً معاناتهم من التمييز العنصري [21].

ثالثاً:- المهاجرون غير الشرعيين الذين يدخلون البلد عن طريق المنافذ غير الرسمية:-

نظراً لكون ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة معقدة ، فأن اساليب الدخول غير القانوني فيها تكون متعددة ومنها اذا قام المهاجر باستعمال منافذ وطرق غير رسمية وقام بتجنب نقاط التفتيش الثابتة سواء كانت منافذ بحرية او برية كأن يقوم بالتسلل من خلال أستعمال قوارب الموت [22].

وفي مناطق اخرى من العالم خاصة في دول المغرب العربي فانتشرت طريقة الدخول غير القانوني بأستعمال القوارب وذلك لان هذه المنطقة تعد المدخل الرئيسي لاوربا بالنسبة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين نظراً للقرب الجغرافي والتطور في وسائل النقل فيقومون بدفع تكاليف الرحلة وان كانت باهظة لأن اصحاب القوارب يحددون اليوم والليلة للأنطلاق نحو المجهول فالبعض قد يصل الى الضفة الاخرى والبعض الاخر قد يهلك في المياه او قد يقعون في ايدي خفر السواحل الاوروبية [23].

رابعاً:- المهاجرون المنتهكون لقواعد الزيارة والاقامة:-هؤلاء المهاجرون يتم دخولهم بطريقة قانونية متمثلة في زيارة احد الاقارب او لغرض معين ، كأن يكون لغرض الدراسة مثلاً ، فيكون دخولهم هنا محدد بوقت او مدة معينة وعند انتهائه لا يقومون بتجديده مما يؤدي الى ضمهم لفئة المهاجرين غير الشرعيين ، فالهجرة غير الشرعية يمكن ان تنطبق على هؤلاء

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

الافراد الذين يدخلون الى الدولة المقصد بطريقة قانونية، لكنهم لا يجددون اقامتهم لعدم توافر شروط التجديد او قد يصبحوا ضحايا شبكات تهريب المهاجرين وضحايا لشبكات الاتجار بالبشر[24].

خامساً:- ضحايا تهريب المهاجرين وتجارة البشر:-تهريب المهاجرين هو تدبير للدخول غير المشروع لدولة اخرى بمساعدة شخص او مجموعة اشخاص وذلك لحصولهم بصورة مباشرة او غير مباشرة على منفعة مالية او مادية اخرى ، وبناءاً على ذلك يجب على الدول ان تحارب تهريب المهاجرين وان تفرض تدابير للحد من بقاء الاشخاص بصورة غير شرعية [25]. يعد ضحايا الاتجار بالبشر والتهريب من اكثر الفئات التي تستغل قسراً في الاستعباد او سائر الممارسات الشبيهة بالرق او الاعمال اللاانسانية واذا ما تمعنا النظر سنجد ان فئات النساء والاطفال هم اكثر الفئات الهشة التي تنالها هذه الاعمال وكون ان حقوقهم لا تحمى في المرحلة الاولى من اكتسابهم صفة المهاجر غير الشرعي وبالتالي يقعون بسهولة ضحايا للشبكات الاجرامية اما من ناحية حقوق الانسان فأن مثل هذه الاعمال تعد انتهاكاً صارخاً لهذه الحقوق التي يجب ان تعامل وتعالج وفق اليات وقوانين رادعة على المستووين الوطني والدولي ،كما يجب ان يتم التعاون بين الدول كافة من اجل معالجة للاسباب التي تؤدي الى الهجرة غير الشرعية وهي الفقر والمستوى المتدني للتنمية المستدامة واخيراً الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان [26].

المطلب الثاني مفهوم التنمية المستدامة

سنقسم هذا المطلب الى فرعين نخصص الفرع الاول منه لتعريف التنمية المستدامة مع الاشارة الى تبني التنمية المستدامة كحق من حقوق الانسان الاساسية شأنه في ذلك شأن الحقوق الاخرى كافة اما الفرع الثاني فسنوضح فيه اهداف التنمية المستدامة وخاصة في خطط التنمية المستدامة لعام 2030 لكون الدول بدأت استراتيجيتها تتجه الى الاهتمام بتلك الخطط والاهداف حتى اصبحت حديث دول العالم سواء كانت دولاً متقدمة ام دولاً نامية.

الفرع الاول تعريف التنمية المستدامة

بدايةً يمكن القول ان مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم حديث نسبياً و لازال في طور النمو والتطوير ولذلك علينا ان نقر بأنه لا يوجد الى الان تعريف دقيق متفق عليه بين الدول لبيان المقصود من اصطلاح التنمية المستدامة ومع ذلك، فأن مفهوم التنمية المستدامة ظهر بأسم لجنة بروندتلاند (اعمال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) حيث انشأت هذه اللجنة بواسطة الامم المتحدة كجهة مستقلة مهمتها فحص المشاكل البيئية والتنموية في العالم ، وتقديم المقترحات والحلول لتلك المشاكل واوردت تعريفاً للتنمية المستدامة ،بتقرير عام 1987 المعروف بأسم مستقبلنا المشترك ، "التنمية التي توفي بأحتياجات الاجيال الحالية دون الاخلال بقدرة الاجيال المستقبلية بأن توفي بأحتياجاتها" [27]

نلاحظ من هذا التعريف انه بين مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام وهذا المفهوم يحتاج الى المزيد من التطور وركز هذا التعريف بشكل اساسي بعولمة المشاكل في البيئة والتنمية والطاقة، وبطريقة اخرى يتضح ان العنصرين الملازمين لهذا التعريف هما المساواة في استخدام المصادر بين الاجيال الحالية والاجيال المستقبلية والعنصر الثاني اتخاذ القرارات التي تتسم بطبيعة غير اقتصادية اي بيئية وتنموية بأعتبارهما متصلين ومكملين بعضهما لبعض [28] .

ونرى ان هذا التعريف عام لا يوافق التطور ولا الواقع الذي نشهده الان فقد ركز على ضرورة ان يقوم توازن بين المصالح المتعارضة للبيئية والتنمية على نحو يفترض ان ينعكس هذا التوازن في الجوهر حيث ان الدول النامية تواجه تدهور اقتصادي ستعطي الاولوية للتنمية على حماية البيئة والعكس بالنسبة للدول الصناعية [29].

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "خليط متجانس من عدة اعتبارات ،اقتصادية وبيئية و اجتماعية وقانونية، تؤثر على عجلة النمو والتطور في أي دولة حيث تسعى لحماية حقوق وكرامة الانسان وضمان توفير الرفاهية له بشرط عدم الاضرار او المساس بحقوق الاجيال المستقبلية "

وحيث ان فكرة التنمية المستدامة تشير الى علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية فيتعين على الدول ان تأخذهما معاً وليس بشكل مستقل عن الاخرى اي ان الدول لا يمكن ان تصدر تشريعات لتحقيق التنمية اذا كانت من شأنها ان تضر بالبيئة وفي حالة وجود فعل قد الحق اضراراً باللبيئة فالعقاب وحده غير كافي يجب ان يكون ملازماً بازالة الضرر مع وجود ارشادات ونصائح لعدم تكرار وقوع الفعل [30].

بعد ان بينا مفهوم موجز للتنمية المستدامة يجب ان نذكر ان اكثر ما يضفي اهمية لمفهوم التنمية المستدامة انها اصبحت احد الحقوق الاساسية للانسان، حيث ان الحق في التنمية مركب من مجموعة حقوق اقرتها سابقاً اتفاقيات دولية لحقوق الانسان، وله بعد فردي وجماعي في ذلك وتكمن الحكمة وراء ذلك في ان الحاجة لاتجاه متكامل في التنمية المستفيد الاساسي فيه هو الفرد ولن تقتصر على النمو الاقتصادي بل سيتعدى ذلك للنمو الاجتماعي والثقافي [31] ، واذا كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم ينص صراحة على ذلك الا ان الحق في التنمية يمكن استخلاصه ضمنياً من نصوص المواد 25 الى 28 التي اقرت حق الانسان في التعليم ومستوى المعيشة الكافي والمحافظة على الصحة والرفاهية اضافةً الى المساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه [32] تأكد بعدها هذا الحق في كثير من الاعلانات او القرارات حتى تم النص عليه صراحة في الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب عندما نصت المادة 22 فقرتها الاولى "لكل الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام التام لحريتها وذاتيتها والتمتع المتساوي بالتراث المشترك للجنس البشري [33].

وبصفة عامة يمكن القول ان حق التنمية لا يقل اهمية عن سائر حقوق الانسان الاخرى فاعتراف الدول بالحق في التنمية وتحقيقها سيسهم بتحقيق وصيانة حقوق الانسان الاخرى.

الفرع الثاني اهداف التنمية المستدامة لعام 2030

للتنمية المستدامة اهداف كثيرة بينتها سابقاً الامم المتحدة فهناك الاهداف الانمائية للألفية عام 2010 وعام 2015 الا ان ما يهمنا هنا هو بيان الاهداف المستقبلية والسعي لتحقيقها ولذلك تبنت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 اهدافاً يمكن ان نوردها بالاختصار كالاتي [34]:-

1- القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان
2- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار
4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها ادارة مستدامة
7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام للجميع والعمالة المنتجة وتوفيرالعمل اللائق للجميع
9- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة ومستدامة
12- ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة
13- اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره
14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15- حماية النظم الايكلوجية البرية
16- التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لتحقيق التنمية المستدامة
17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لاجل التنمية المستدامة

وبذلك يمكن القول ان الاهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لها بعد قانوني حتى ولو لوحظ للوهلة الاولى بعكس ذلك لاننا لو امعنا النظر لوجدنا رابطة بين اهداف التنمية المستدامة والقانون الدولي فالقانون الدولي يتضمن قواعد ملزمة (مثل المعاهدات الملزمة والاتفاقيات الدولية والقواعد العرفية) والقواعد غير الملزمة (توصيات المنظمات والاعلانات وقواعد السلوك والمجاملات الدولية) وبصورة عامة هناك طريقتين لجعل الصكوك القانونية غير الملزمة الى صكوك ملزمة الاولى عن طريق التدوين في معاهدة شارعة والثانية بتحويل الصكوك غير الملزمة الى قاعدة عرفية ملزمة عن طريق اتباعها من قبل غالبية الدول[35]

وحيث ان اهداف التنمية المستدامة في خطة لعام 2030 لم يرد بها نص صريح على اي التزام قانوني الا ان هناك اوجه تقاطع بينها و بين القانون الدولي تحفز على تعزيز الامتثال للقانون الدولي اما الطريقة الانسب لجعل الاهداف ملزمة هي ان تصبح قواعد قانونية عرفية وذلك يتم اذا كانت هناك ممارسات للدول كافة وساد نوع من الالتزام القانوني بهذه الممارسات فأذا سعى عدد كافي من الدول لتحقيق اهداف التنمية المستدامة فستصبح ملزمة قانوناً بوصفها عرفاً [36]، وبذلك وجدت بعض التقاطعات بين العهدين الدوليين (سواء كان الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية او الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) وبين اهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 وذلك ان الدول التي ليست اطرافاً في العهدين قد تصبح ملزمة قانوناً بتحقيق اهداف التنمية المستدامة اذا اضحت عرفاً وفي نفس الوقت، يمكن لاهداف التنمية المستدامة سواء كانت متداخلة مع المعاهدات ام غير متداخلة معها ان تصبح ملزمة قانوناً اذا عمل عدد كافي من الدول على تحقيقها بغض النظر عن التصديق على العهدين المذكورين.

فالحق في المحاكمة العادلة (المادة14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اصبح ملزماً حتى للدول غير الاطراف في العهد كونه اصبح قاعدة عرفية في القانون الدولي ويقابل هذا الحق بصورة غير مباشرة الهدف16 من اهداف التنمية المستدامة وهي التشجيع على اقامة مجتمعات شاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة ، فيمكن قياس الالتزام بتوفير امكانية اللجوء الى القضاء وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وذلك من خلال المؤشر 3 من الهدف 16 (تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع الى العدالة).

وكذلك بالنسبة للهدف 17 المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة والذي لم يرد قانونياً بأنه ملزم اما اذا ماتبعته عدد كافي من الدول فسيكون بذلك ملزماً حيث ينص المقصد الخامس منه يجب على الدول (اعتماد نظم تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها) فأذا قامت سلطات الدول بتحقيق هذا الهدف واذا رأيت ان لديها

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

التزاماً قانونياً بتحقيقه فيمكن بذلك ان يصبح صكاً قانونياً دولياً عرفياً ويكون له نفس القوة القانونية مثل معاهدة استثمارية تسعى لتحقيق هذا الهدف [37].

يتضح مما سبق ان لوضع اهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق قانوني تبعات هامة فعلى الرغم من التقدم الذي طرأ على الدول في تحقيقها للأهداف الانمائية الالفية الا انه لا زالت هناك الحاجة الماسة للجهود الدولية لايجاد الحلول للمشاكل الدولية كالقضاء على الجوع والفقر وتوفير الرعاية الصحية وجعل مجتمعاتنا اكثر امناً وغيرها.

ويمكن ان يزيد تسليط الضوء على هذه الاهداف ،خاصة الاهداف التي وافقت على تحقيقها الدول بحكم مصادقتها على معاهدات انطوت فيها بعض من هذه الاهداف ولو بصورة غير مباشرة، ويتأتى عن الرغبة بأن تكون اهداف التنمية المستدامة مصاحبة لالتزام قانوني ويعزز ذلك ما اكدته الجمعية العامة في القرار 1/70 بوجوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفقاً للقانون الدولي بهدف تعزيز حقوق الانسان حيث ان الهدف 16 يرمي لتحسين المؤسسات وصيانة حقوق الانسان وكرامته وان تحديد الالتزامات القانونية التي تنطوي عليها اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 سيساهم في التقدم نحو تحقيقها والزيادة من احتمالات نجاحها [38].

وهنا يمكننا القول ان الواقع ايضاً يحتم علينا ان تكون اهداف التنمية المستدامة ذا بعد قانوني دولي فقضايا الفقر والجوع والرعاية الصحية وقيام مجتمعات امنة منظمة يسود افرادها العدل وماشابه ذلك فلن يتم الا بنصوص قانونية قائمة على اساس توافق الدول او ان تفوض سلطات الدول تلك المهام لمنظمة متخصصة ،لكل هدف او مجال من الاهداف السالفة الذكر، ليكون على عاتقها ان تعمل على تحقيق تلك الاهداف مع ضرورة ان تأخذ الدول هذا الامر بجدية وبنية الالتزام عند القيام بتحقيق تلك الاهداف حتى تكون قاعدة عرفية تأخذ بها الدول وبذلك تزداد نسبة ان تتحقق جميع هذه الاهداف بحلول عام 2030

المبحث الثاني اثار الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة

ان لظاهرة هجرة السكان بصورة عامة من مكان الى اخر اثاراً عديدة تظهر على كافة الجوانب التي لها صلة بالعملية التنموية سواء كانت في دول الاصل ام كانت في دول المقصد ويمكن القول بوجه خاص ان الهجرة غير الشرعية هي النوع المؤثر بصورة اكبر على عملية التنمية المستدامة لذلك سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين الاول اثار الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في دول الاصل أما المطلب الثاني اثار الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في دول المقصد.

المطلب الاول : اثار الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في دول الاصل

تتأثر الدولة الأصل بالهجرة غير الشرعية التي تحدث فيها كونها تعد في المراتب الاخيرة من التنمية المستدامة فعدد السكان الذي يأخذ بالتناقص يعود على الدولة الاصل بآثار متعددة منها ما هو ايجابي ومنها ماهو سلبي وعلى ذلك سنخصص فرعين لتناول الاثار الايجابية والاثار السلبية في دول الاصل وكالاتي:-

الفرع الاول الاثار الايجابية للهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في دول الاصل

من اهم الاثار الايجابية في دول الاصل هي التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون حيث تعد الجزء المهم والاكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصةً في ظل زيادة الطلب على العمال الاجانب غير الشرعيين وتأثير هذا الامر على انعدام التوازن بين عدد المهاجرين والنطاق المحدود للهجرة القانوني[39] حيث ان اغلب المهاجرين يقومون بالحركة والانتقال من مكان الى اخر بحثاً عن العمل ويقومون بالادخار وتحويل الاموال والاجور التي يقبضونها الى عوائلهم في الدولة الاصل لتحسين

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

مستواهم المعيشي ففي عام 2008 وصلت التحويلات المالية في العالم لذروتها حيث بلغت 308 مليار دولار[40] ، وبذلك تتشارك التحويلات المالية مع الاستثمار الاجنبي في زيادة التنمية الاقتصادية في الدولة الاصل وحضيت بالاهتمام الكبير على المستويين الدولي والاقليمي ويعكس ذلك على زيادة امكانية تحقيق الهدف (8) من اهداف التنمية المستدامة لعام2030 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤثر على كافة المجالات الاخرى حيث تعود بالايجاب على المستوى المعيشي في الدولة الاصل لتأثيره على الرفاهية في مستوى الامن الغذائي ومستوى الامن الصحي حيث يشجع ذلك باقي المهاجرين على خوض هذه التجربة وزيادة مستوى دخل عوائلهم [41].

ويعد انخفاض مستوى البطالة في الدولة الاصل مؤثراً ايجابياً اخر في التنمية المستدامة وذلك بسبب انجذاب المهاجرين للعمل في دول اخرى الامر الذي يؤدي الى تقليل الزخم السكاني على الاعمال في الدولة الاصل وزيادة امكانية حصول الجميع على فرص عمل.

ومن الاثار الايجابية الاخرى التي يمكن ملاحظتها في الدولة الاصل ان زيادة الهجرة غير الشرعية ادت الى ان تقوم بعض الدول بزيادة تشريعاتها الوطنية والاهتمام بهذه الظاهرة اكبر فأهتمام المشرع بهذه الظاهرة ادت الى ظهور الكثير من التشريعات مع امكانية تعديلها وتطويرها حسب الحاجة للعمل على خلق حالة من النظام بسبب عجز الدولة الاصل عن ايجاد حلول جذرية واستباقية للتخفيف من الهجرة غير الشرعية [42] حيث يلاحظ ان السبب وراء الاهتمام بالتشريعات هو زيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين الامر الذي يجعل الدولة الاصل تشرع قوانين تعمل على تعزيز منطقتها لمنع استقبال اعداد من المهاجرين غير الشرعيين ويؤدي الاخير الى النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق الهدفين (11 و16) وهو توفر الامن في المجتمعات والمدن وجعلها مسالمة [43] ، فأمكانية تحقيق هذه الاهداف تزداد بزيادة المشرع بالاهتمام بصياغة قوانين ملائمة تضمن الاستقرار لكافة المجتمعات وعلى ذلك تقوم الدول بالرقابة والتشديد على حدودها البرية والبحرية [44] وكلما زاد اهتمام مشرعي القانون ومطبقيه كلما زادت امكانية تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

اما في الجزائر فنلاحظ ان المشرع ذهب لابعد من ذلك حيث عمد الى تنسيق النصوص الوطنية الجنائية بالسياسية الوطنية الدولية [45] ونجد ذلك في التعديلات التي ادخلت على قانون العقوبات الجزائري بالقانون رقم 1/9 المؤرخ في 2009/2/25 حيث اضاف القسم الثامن والمتضمن المادة 175 مكرر1 والتي تنص على" دون الاخلال بالاحكام التشريعية الاخرى سارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وبغرامة من 20000الى 60000 د ج او بأحدى هاتين العقوبتين ، كل جزائري او اجنبي مقيم يغادر الاقليم الوطني بصفة غير شرعية اثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية او البحرية او الجوية وذلك بانتحاله هوية او بأستعماله وثائق مزورة او اي وسيلة احتيالية اخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة او من القيام بالاجراءات التي توجبها القوانين والانظمة السارية المفعول ، وتطبق نفس العقوبة على كل متخصص يغادر الاقليم الوطني عبر منافذ او اماكن غير مراكز الحدود".

حيث ساوى هذا النص في تجريمه الهجرة غير الشرعية للجزائري والمقيم بصفتها الدولة الاصل او منطقة عبور ونجد ان هذا النص هو اقرب الى خلق وحدة منظمة متكاملة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة المستقبلية عن طريق خلق مجتمعات ومدن امنة.

كما يعد من الاثار الايجابية في الدولة الاصل هو السيطرة على البيئة وجعلها اقل تلوثاً وهو احد الاهداف الموجودة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فمن المعروف ان قلة اعداد السكان يقابله قلة النشاطات التي تؤدي لحدوث عمليات التلوث

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

والتدهور البيئي والذي يساهم في خلق مكان مستقر يمكن العيش والتعايش فيه وذلك بالهدف رقم (15) والمتعلق بحماية النظم الايكولوجية البرية وادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر [46].

واخيراً، يمكن القول ان اهم الاثار الايجابية للهجرة غير الشرعية للدولة الاصل تبرز اثناء عودة المهاجرين فالمهاجر الذي يعود لبلده يكون حاملاً للخبرات التي اكتسبها بسبب مشاركته في الندوات العلمية او المؤتمرات التي تمكن من حضورها في الخارج لينقلها لبلده الاصلي ويسبب ذلك تحقيق انتاجيات واستثمارات اكثر وتدعم التنمية المستدامة في الدولة الاصل خاصة عن طريق دمج خبراته التي عاد بها بالتكنولوجيا [47].

الفرع الثاني

الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في دول الاصل

تتحمل الدولة الاصل كثير من الاثار السلبية التي تعود عليها نتيجة للهجرة غير الشرعية التي يقوم بها سكان هذه الدولة فأول اثر سلبي يمكن ملاحظته يكمن في زيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين ممن يملكون الكفاءات والادمغة نظراً لوجود عوامل جذب في الدولة المقصد فيشعر المهاجر ان الفرص في الخارج هي الانسب لطموحه وتطلعاته وتعود عليه بنفع مادي اكبر مما لو بقي في بلده وهذا الامر يؤدي الى توسع في الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الاصل والتي تكون دولاً نامية [48] ، وحيث ان هجرة الادمغة تؤدي الى خسارة اخرى للبلد الاصل والتي تتمثل في الانفاق فمن المعروف ان الانفاق في التعليم الذي تستغرقه الدولة الاصل حتى تحصل على فرد ذو كفاءة يجب ان يقابل في النفع الذي ستجنيه من هذا الفرد الا ان كثرة الهجرة للكفاءات المحلية ادى الى حصول خسائر كبيرة بسبب التكلفة المرتفعة للدولة الاصل حين تضطر لاستقطاب كفاءات اجنبية لسد عجزها في هذا المجال [49].

واخيراً تؤدي الهجرة الى خسارة مالية في الدولة الاصل بسبب الموارد الوطنية التي تم انفاقها في سبيل تعلم هذه الكفاءات وضعف في اجراء البحوث العلمية والذي سيسبب بالتبعية في الدولة الاصل للدولة التي جذبت الكفاءات وفقدان المقدرة على الرقي بالمستويات الاقتصادية والصحية والاجتماعية نتيجة لفقدان اصحاب الاختصاص والكفاءات في هذه المجالات [50].

وهنا ينبغي الحد من الاثار السلبية فعدم الاهتمام له يؤدي على المدى البعيد الى عرقلات في تحقيق بعض من اهداف التنمية المستدامة لكون هذا الاثر يتداخل بأكثر من هدف واحد.

وتظهر ايضاً الاثار السلبية الامنية في الدولة الاصل حيث ان كثرة المهاجرين غير الشرعيين تؤدي الى فتح طرق غير شرعية جديدة تكون مدخلاً لعمليات ارهابية جديدة او عمليات التجارة بالمخدرات فأن المنافذ غير الرسمية التي يهاجر منها الافراد تؤدي الى حدوث الجريمة المنظمة كتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتهريب الاسلحة ويعد هذا الاثر هو الاخطر على الدولة الاصل ويعود السبب في ذلك انه يؤدي الى زعزعة الامن الوطني في الدولة بصورة كاملة وهذا الاخير يؤدي في المستقبل الى زيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين بحثاً عن الامان والاستقرار الذي اصبح مفقوداً في بلدهم [51].

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تظهر الاثار السلبية الاخرى على الدولة الاصل اجتماعياً وثقافياً فنرى ان ثقافة هذا البلد وعاداته الاجتماعية تبدأ بالتلاشي لان الافراد الذين هاجروا يرون صعوبة في المحافظة على عاداتهم و هوياتهم القومية والوطنية الاصلية حيث ان الهجرة غير الشرعية هي احدى مكونات الشتات الذي يتكون من المغتربين والمهاجرين واللاجئين والمنفيين اي تكوين مجتمع مشتت الذي يتسبب في ظهور مشكلات داخل الدولة الاصل نتيجة لتورط اعضاؤه في اعمال غير مشروعة نتيجة للشتات وبأيعاز سياسي تؤدي الى زعزعة الاستقرار، وقد لوحظ في الاونة الاخيرة ان مكوث المهاجرين غير

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

الشرعيين في دولة معينة لمدة طويلة يؤدي الى التأثر بالثقافة المكتسبة والتي تظر عند ارغامهم على العودة لبلدهم الاصلي فيحملون معهم ثقافات الدول التي مكثوا فيها الامر الذي يشكل ثقافات دخيلة على الثقافة القومية للبلد الاصلي[52].

المطلب الثاني اثار الهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في دول المقصد

يستقر المهاجرون غير الشرعيون في دول المقصد وبالتالي فتعد هي المتأثر الكبير في عملية التنمية المستدامة سواء بصورة ايجابية او بصورة سلبية وهذا ما سنقوم بأيضاحه عبر الفرعين الاتيين.

الفرع الاول الاثار الايجابية للهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في دول المقصد

تظهر اولى الاثار الايجابية للهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي حيث ان كثير من الاعمال الزراعية التي تأتي بأجور قليلة وتكون في اماكن ريفية بعيدة نسبياً عن المدينة فأن كثير من افرادها لا يقومون بهذه الاعمال في حين نجد ان المهاجرين وخاصة ان كانوا غير شرعيين يودون القيام بأي عمل في اي مكان كان ومهما كان الاجر قليلاً فنرى ان هذا الامر يشكل ازدهاراً ونمواً في الانتاج والذي يؤدي الى نمواً في الاقتصاد ويؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة في هذا الجانب [53]

و يشجع ذلك على امكانية تحقيق الهدف (12) الذي يضمن وجود انماط انتاج واستهلاك مستدامة [54] ، واضافةً الى الاعمال الزراعية الريفية فهناك ايضاً من الاعمال التي تكون في المدينة الا ان اقبال مواطني البلاد المحليون عليها يعد اقبالاً ضعيفاً الا انها مهمة لسير عملية التنمية المستدامة ومن تلك الاعمال اعمال النظافة والبناء والتشييد والمطاعم والخدمات المنزلية والحراسة وغيرها من الاعمال التي تتطلب اهتمام وجهد من نوع خاص وتكون بأجور اقل الا انها تحقق التوازن في سوق العمل من خلال توفير عمالة ذو اجور منخفضة في بعض القطاعات العلمية [55] وهنا يظهر دور منظمة العمل الدولية في ضمان الحفاظ على حقوق وكرامة العمال وضمان اعطائهم الاجور اللازمة لقاء عملهم وغيرها من الضمانات التي كفلتها المنظمة لهم وذلك عن طريق ابرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بشؤون العمال تحت اشراف منظمة العمل الدولية، وشكلت دعامة اساسية ومهمة من دعائم القانون الدولي، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من اجل العمل رقم (97) لسنة 1949 واشات في مادتها السادسة على انه ينبغي على الدول المصادقة عليها معاملة جميع العمال الوطنيين والمهاجرين على قدم المساواة في مجالات مثل الاجور وظروف الاستخدام والحرية النقابية والضمان الاجتماعي [56]، وكذلك الاتفاقية المتعلقة بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة رقم (111) لعام 1958 واشارت في المادة الاولى منها على عدم التمييز في تكافؤ الفرص على اساس العرق واللون والدين وهي سمات العمال المهاجرين [57].

ومن الاثار الايجابية التي يمكن ملاحظتها في دول المقصد ان هذه الدول غالباً ماتكون دولاً صناعية متقدمة لذلك فأنها تعد عنصر جذب للكفاءات فنلاحظ ان البحوث العلمية تتطور وترتقي في هذه الدول وتؤدي الى علاقة مباشرة في زيادة المؤسسات والابنية في البلد وزيادة الاستثمارات وتؤدي الاخيرة الى تشييد الكثير من الابنية بمواصفات جيدة مستثمرة بذلك العقول والكفاءات التي هاجرت اليها واحياناً يتم تحديث ابنية او مؤسسات قديمة الى اخرى جديدة وافضل منها مما يشجع ذلك الى الزيادة من امكانية تحقيق الهدف (9) الذي يشمل على ضرورة اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود على المدى البعيد [58].

وبهذا يتجلى الارتباط الوثيق بين الجانب الاقتصادي والهجرة غير الشرعية وارتباط الاخيرة بالتنمية المستدامة وعليه يجب ان تسود العلاقات الجيدة الاقتصادية والتجارية بين الدول خاصة الدول المحاذية للدول الاخرى ليتحقق الاستقرار في كلا البلدين الامر الذي يعزز من التنمية المستدامة ويجعل خطط التنمية المستدامة لعام 2030 اقرب الى التتحقيق.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

ومن بين الاثار الايجابية ايضاً التي تظهر في دول المقصد هو بقاء المهاجرون غير الشرعيين في دولة معينة لمدة طويلة تجعله بعض الدول سبباً من اسباب منح الجنسية الامر الذي يؤدي الى زيادة عدد السكان الذين يكون ولائهم لهذه الدولة والذي يظهر اثره في جوانب عديدة خاصة اداء الخدمة العسكرية وغيرها من الالتزامات التي يقوم بها المواطن تجاه بلده [59].

وبدورنا نرى ان الانفتاح الثقافي هو الاخر من الاثار الايجابية لدول المقصد فالتنوع في الثقافات بين المهاجرين والمواطنين الاصليين يؤدي الى ايجاد وحدة منظمة متنوعة تمارس قدراً من الحرية مع امكانية التعرف الى ثقافات اخرى وتوسيع ادراك الافراد الذين يسكنون اقليم تلك الدولة.

الفرع الثاني: الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية على التنمية المستدامة في دول المقصد

الجزء الاكبر من اثار الهجرة غير الشرعية تظهر بصورة جلية غلى البلد المقصد بسلبياتها اكثر من ايجابيتها على الرغم مما ناقشناه واوردناه سابقاً الا اننا نرى ان الاثار السلبية هي التي تغلب على غيرها فنلاحظ اقتصادياً ان الهجرة غير الشرعية تؤدي الى زيادة انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية ذات الانتاجية المنخفضة كما ان زيادتها تؤدي الى الضغط السكاني على المرافق العامة والخدمات الاساسية وتؤثر ايضاً على انتشار البطالة فيها التي تحدث نتيجة للزيادة الكبيرة الواضحة في عنصر السكان واخيراً تؤدي الى انتشار المشاريع الوهمية بصورة كبيرة وتزايد في جرائم غسيل الاموال [60]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية ، تبرز الاثار الصحية كعامل سلبي اخر في دول المقصد اذ ان المهاجرين غير الشرعيين قد تعد مصدراً من مصادر نقل الاوبئة والامراض كالايدز والتهاب الكبد الوبائي كما ان المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لهم الامكانيات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج حيث ان اغلبهم غير مشمولين في التأمين الصحي [61].

ويؤدي هذا الى عدم القدرة على تحقيق الهدف (3) المتعلق بضمان تمتع الجميع بالخدمات الصحية فأهمال المهاجرين غير الشرعيين يؤدي الى اصابة المواطنين الاصليين بالعدوى بسبب الامراض التي حملها المهاجرين من بلدهم او حملوها اثناء رحلتهم او اثناء تواجدهم بأماكن ملوثة موبوئة تقوم بأصابتهم بأخطر انواع الامراض ويؤثر ذلك على تفشي المرض في الدولة كلها [62].

وعلى الرغم ان منظمة الصحة العالمية تبنت تعليمات الاصحاح الدولية 1951 التي تغيرت تسميتها في عام 1969 الى تعليمات الصحة الدولية بهدف توفير الوقاية الا ان هذه التعليمات لم تشتمل على الية للانفاذ ولا على العقوبات اللازمة ازاء الجهات الممتنعة عن الامتثال الى تلك التوصيات حيث ان المهاجرين ينتقلون الى دولة اخرى بكافة خصائصهم الوبائية ومع مستوى تعرضهم للعوامل الوراثية فمعدل انتشار المرض في دول الاصل يؤدي الى نقل هذا المرض وتفشيه في دول المقصد اضافة الى ان الواقع الذي يضطرون للعيش فيه هو الاخر يؤدي الى انتقال كمية من الامراض لهم مع عدم التمكن من شفاءهم اضافةً الى ذلك صعوبة توفير الادوية للمصابين بسبب اماكن اقامتهم التي تكون غير مشروعة وبعيدة عن الانظار ويمكن القول في الوقت الحالي بدأت منظمة الصحة العالمية بالاهتمام اكثر بهذا الجانب عن طريق قيامها بالفحوصات الدورية للمهاجرين وماشابه ذلك والاستمرار على هذا النهج سيؤدي الى زيادة امكانية تحقيق الهدف (3) ،السالف ذكره، من اهداف التنمية المستدامة لعام2030.

اما اكثر الاثار السلبية وضوحاً فهي الاثر الامني فعند النظر والتمعن في احداث الدول التي بدأت تستقطب اعداد اكبر من السكان يتضح انه كلما زادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية كلما ساعد ذلك على انتشار الجريمة وتنوعها وزيادة في خطورتها فنرى ان الهجرة غير الشرعية ساعدت على ظهور الافكار المتطرفة ودخول الاسلحة والمتفجرات اضافة الى امكانية انخراط

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

المهاجرين غير الشرعيينفي شبكات الدعارة او القيام بالاعمال الارهابية او ترويج المخدرات كما ان ظاهرة الاتجار بالبشر او الاتجار بالاعضاء تبلغ ذروتها في دول المقصد نتيجة الزيادة في الاعداد للنساء والاطفال حيث ان الاتجار بالبشر يعد ثالث مصدر للربح من الجريمة المنظمة بعد تجارة المخدرات والسلاح [63].

كما ان الاثار الديموغرافية تظهر في دول المقصد بصورة واضحة ايضاً فقد تتم زعزعة الاستقرار نتيجة لسياسة الرفض التي يقوم بها المواطنين ازاء المهاجرين لتؤثر بصورة كبيرة على المجتمع في الدولة المقصد [64].

ويظهر الاثر السلبي ايضاً في ان زيادة المهاجرين في دولة ما تؤثر على مستوى تعليمها فلن تستطيع توفير خدمات التعليم للكافة وسيحد ذلك من تحقيق الهدف (4) الذي يقضي بضمان التعليم المنصف والشامل للجميع لذلك على منظمة (اليونسكو) ان تزيد من اعمالها في هذا المجال بالرغم مما قدمته سابقاً الا ان تحقيق الهدف المنشود يقضي بالزيادة والاستمرار للمنظمة على هذا المسار [65].

وبدورنا نرى ينبغي الا نغفل الاثرالبيئي السلبي في دول المقصد حيث ان زيادة اعداد السكان في مكان ما يؤدي الى زيادة نشاطهم ومشاريعهم وبذلك تؤدي الى زيادة المخلفات التي تؤثر في البيئة فتكون البيئة الملوثة مصدراً للامراض في المستقبل كما ان اغلب المهاجرين غير الشرعيين يسكنون في اماكن لا يمكن الوصول اليها لتنظيفها لانها اماكن متمثلة في العشوائيات البعيدة عن مركز المدينة.

كما ونرى ان هناك اثار تلحق بالمهاجر نفسه عند وصوله للدولة المقصد من اهمها تقييد حريته وتعارض بعض الاحكام مع ماهو مكفول له في الاعلان العالمي لحقوق الانسان مثل ما حدث في فرنسا من اضطهاد للمهاجرات من النساء ومنعهم من ارتداء الحجاب الذي يعد انتهاكاً للحرية وغير ذلك من الاثار السلبية.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

الخاتمة

بعد استعراض المقصود بالهجرة غير الشرعية والتنمية المستدامة وتوضيح كيف ان اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 لها بعد قانوني وتدخل في ثنايا القانون الدولي وبينا الاثار الايجابية والسلبية في كل من دول الاصل والمقصد يمكن القول ان اهداف التنمية المستدامة في خططها لعام 2030 لا يمكن الوصول اليها دون الحد من الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية وتسهم بذلك بعض من المنظمات كمنظمة الصحة العالمية في توفير العلاج والادوية للمهاجرين ومنظمة اليونسكو ودورها الفعال في التعليم وتوفيره للجميع وحفاظها على الارث الثقافي ومنع تهريبه واخيرا منظمة العمل الدولية التي ضمنت الحصول على العمل الجيد والاجور ورفع المستوى المعيشي مع صيانة حقوق وكرامة المهاجرين فالدور الذي تلعبه هذه المنظمات اضافةً الى تشريعات الدول واليات المراقبة فيها هي من ستعمل على التقليص من حجم الفجوة في التنمية المستدامة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة و لكي يتم تحقيق جميع الاهداف في عام 2030 ونرى ان اعلان مراكش حول الهجرة والتنمية المتضمن برنامج (2018-2020) والذي تبعه قيام المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الامنة والمنظمة المعقود في المغرب المعقود في (10-كانون الاول-2018) ناقش كثير من المسائل التي كانت على صلة بالهجرة غير الشرعية وعملية التنمية المستدامة وستتحقق كثير من اهداف التنمية لعام 2030 اذا ما تمت الحلول والمناقشات على وجه التنفيذ في الواقع وليس فقط نظريات غير قابلة للتطبيق وكل ذلك لن يتم الا عن طريق الجهود الدولية والتعاون الدولي وعليه توصلنا الى ما يلي:-

اولاً: النتائج

اولاً:- في ضوء تعدد المفاهيم التي حاولت ان تبين المقصود بالهجرة غير الشرعية ارتأينا الى التوصل الى تعريف كان من وجهة نظرنا الافضل (هي ظاهرة معقدة حيث يقوم فرد او جماعات ،منظمة ام غير منظمة ، بأنتهاك القوانين الداخلية والدولية للهجرة حيث يظهر تلافيهم للاجراءات القانونية اثناء خروجهم من بلدهم وكذلك الاجراءات القانونية المتعلقة بالدخول والاقامة في الدول التي يقصدوها مؤثرين بذلك على عملية التنمية المستدامة،حالياً وعلى المدى البعيد، لكلا البلدين عن طريق احداث اثار ايجابية واخرى سلبية في النواحي الامنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية) فيجب ذكر ابلغ واخطر ما تؤثر فيه هذه الظاهرة الا وهي عملية التنمية المستدامة وفي الوقت ذاته يعد مصطلح التنمية المستدامة حديث نسبياً لذلك لا زال الى الان في طور التغيير فوجدنا انسب ما يمكن ان نعرف به التنمية المستدامة هو (خليط متجانس من عدة اعتبارات ،اقتصادية وبيئية واجتماعية وقانونية، تؤثر على عجلة النمو والتطور بأي دولة تسعى لحماية حقوق وكرامة الانسان وضمان توفير الرفاهية له بشرط عدم الاضرار او المساس بحقوق الاجيال المستقبلية).

ثانياً:- على الرغم من ان المهاجرين غير الشرعيين ليس لهم حقوق مكفولة مثل اللاجئين الا انهم يبقون متمتعين بالحقوق التي يتمتع بها سائر البشر ولهم كرامة محفوظة ومصونة نصت عليها كثير من الاتفاقات الدولية.

ثالثاً:- التنمية المستدامة هي حق من حقوق الانسان شأنه بذلك شأن باقي الحقوق الاساسية التي يتمتع بها فجميع الدول معترفة بذلك اما بنصوص قانونية صريحة او بطرق ضمنية.

رابعاً:- اكثر من يتأثر بعملية الهجرة غير الشرعية هما النساء والاطفال فكثيراً ما تطالهم ايادي العصابات والجماعات المنظمة كما ان اكثر نسب للوفيات كانت للاطفال بسبب ما يسمى بقوارب الموت او عند وصولهم لبر الامان يتم اخذهم عن طريق

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

جماعات تقوم بالاتجار بالبشر وحتى ان تخلصوا من ذلك وعبروا حدود الدولة المقصد فكثير منهم لن يكونوا حتى متعلمين بل سيتم استغلالهم بأعمال لا تناسب وضعهم.

خامساً:- تتأثر التنمية المستدامة وبشكل خاص اهدافها المنصوصة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأعداد المهاجرين وتؤثر بدورها في البلدان بنسب مختلفة فالاثر على حد سواء يشمل المهاجرين غير الشرعيين والمواطنين ايضاً فهي تؤثر ، سلباً او ايجاباً ، بأبعاد متعددة مثل الامن الصحي والشخصي والاقتصادي والغذائي وتؤثر في الفرد وثقافته وقوميته كما تؤثر على المجتمعات وتوجهاتها واوضاعها بصورة عامة.

سادساً:- وجود ترابط وصلة قوية بين الهجرة غير الشرعية واهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030 فالدول اذا ارادت ان تقوم بتحقيق كافة الاهداف الواردة بالخطة عليها ان تقوم اولاً بمعالجة ظاهرة الهجرة الدولية ولمعالجة هذه الظاهرة ينبغي ان تقوم بأزالة الاسباب التي تؤدي بالافراد بالمخاطرة بحياتهم واختيار طريق للهجرة غير مضمون العواقب فسؤدي ذلك حتماً من الحد من الاثار السلبية التي تؤثر على الاهداف وتحقيقها هذا من جهة ، ومن جهة اخرى اذا ارادت الدول الاستفادة من الاثار الايجابية للهجرة والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ان يتم ذلك بواسطة اتفاقيات ثنائية او جماعية بين الدول تضمن ان تتم عملية التنمية المستدامة للدول كافة بنفس الوقت دون ان يؤثر ذلك على دولة دون الاخرى فلا ضير في تناقل الخبرات وارسال عمال لرجوعهم بالخبرة والتجربة لزيادة التعليم والزيادة في انشاء المصانع والمعامل التي تضمن حياة اقتصادية مع وضع صحي وبيئي وغذائي مستقر مع انهاء الجوع والفقر في العالم ، فتلك الاهداف كلها يمكن الوصول اليها اذا تم ذلك بشكل اتفاقيات لا تؤثر على الدول وتضمن استقراراً لابنائها.

ثانياً: المقترحات

اولاً:- ضرورة بناء نظام قانوني للتعامل مع الهجرة غير الشرعية على المستويين الوطني والدولي ويتم ذلك من خلال ان تتفهم الدول ان السبب الوحيد لخلاصها من ظاهرة الهجرة غير الشرعية هو توفير ما يضمن للفرد حقوقه وكرامته وضمان وجود تنمية مستدامة في كافة نواحيها تجعل الفرد ينعم بحياة كريمة له وللاجيال المستقبلية فهذا يشكل الحل الامثل للدول اذا ارادت ان تضع حداً لظاهرة الهجرة غير الشرعية فمن يخاطر بحياته وحياة عائلته الا من لم يجد مقومات العيش في بلده؟

ثانياً:- ان يكون عمل المنظمات المتخصصة اكثر فاعلية في هذا المجال فنرى انه بالرغم من المساعدات والتقارير التي قامت بها المنظمات الا انها الى الان لا تزال غير قادرة على استيعاب كل حالات واعداد المهاجرين غير الشرعيين فنشاطهم يجب ان يكون شاملاً للمراقبة واصدار تقارير بشكل دوري ثابت لتحسين فهم قضايا حقوق الانسان والقيام بالعديد من البحوث والدراسات التي ترفع مستوى الوعي مع ضرورة اعطاء الخبراء المحليين صوتاً في النقاشات.

ثالثاً:- السعي للبحث اكثر في العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتنمية المستدامة من خلال الابحاث والدراسات التي يقوم بها المختصين في هذا المجال فكل المحاولات السابقة لم تكن محاولات جدية ولم تبحث هذا الموضوع الا من خلال زاوية ضيقة او بصورة جزئية.

رابعاً:- ضرورة وضع استراتيجيات خاصة بحماية حقوق الانسان للفئتي النساء والاطفال بالموازاة مع الاستراتيجية العامة في التعامل مع الهجرة غير الشرعية وذلك لكون هذه الفئتين اكثر الفئات التي تعاني الاخطار الناجمة من الهجرة والاكثر تأثراً بوضع البلد المقصد.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

خامساً:- ان تأخذ الدول على عاتقها مهمة تحقيق الاهداف في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وان يتم ذلك بأخذ البعد القانوني لهذه الاهداف مع النظر بجدية لتحقيق هذه الاهداف وافضل الية او وسيلة تضمن ذلك هو ان تؤمن الدول بألزامية تحقيقها لهذه الاهداف حتى تصبح في ذلك شأنها شأن القواعد العرفية الملزمة مع ضرورة فرض العقاب لمن يخالف ذلك صراحة او لمن يتهاون عن مهامه التي تحقق هذه الاهداف لان هذه الاهداف ستعمل على استقرار المجتمع الدولي كافة.

الهوامش

(1) سهام حروري ،الهجرة وسياسة الجوار الاوروبي ،مجلة المفكر المتخصصة في الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الخامس ،مارس ،2009 ،ص345

(2) فايزة بركان ، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ،المنصورة ،2016 ص23

(3) رؤوف منصوري ، الهجرة السرية من منظور الامن الانساني، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2016 ،ص40

(2) تم اعتماد الميثاق العالمي في مراكش 10كانون الاول لعام 2018 ، والذي تضمن في اهدافه ضرورة تحسين التنمية المستدامة في الدولة الاصل لتقليل الهجرة غير الشرعية مع ضرورة الحد من الاثار السلبية للهجرة والتركيز على الجانب الايجابي فيها وتنظيم المهاجرين غير الشرعيين ليكونوا اداة لازدهار التنمية المستدامة في المستقبل.

(1) المواد (3و4و5) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(2) المادة (25) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، المادة (5) فقرة (5) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري لعام 1965.

(3) المادة (5) فقرة (1) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(4) المادة (10) فقرة (1و2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966.

(5) المادة (25) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(6) المواد (6و7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(7) المواد (20) و(23) فقرة (4) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة (11) فقرة (1) من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان عام1950.

(8) المادة (22) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(9) المادة (15) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، المادة (5) فقرة (4) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.

(10) المادة (26) فقرة (1) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(11) المواد (3و9) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948.

(12) المادة (9) فقرة (2و3و4و5) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

(13) المواد (7و8و10و11) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة (6) فقرة (1) من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان.

(14) المواد (7و8و10و11) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة (5) فقرة(1) والمادة (6) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.

(1) د. عبد الله الجعلي، الجوانب القانونية الاساسية لحماية اللاجئين في القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 40، لسنة 1984، ص92- 95.

(1) ينظر المادة 22 فقرة 9 من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لعام 1969

(2) رؤوف منصوري ، مصدر سابق ،ص46

(3) حيث عرف التسلل "تعبير يعني الدخول المستتر الى حدود الدولة كما هو عليه في الهجرة غير الشرعية تماماً والذي يدل على الدخول لاراضي الدولة خفية وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية والاستفادة من مواطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول اذ يظهر ذلك بشكل فردي أوجماعي غير منظم او منظم في شبكات.

(4) احمد عبد العزيز الاصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والاسباب والاساليب المتبعة، منشور في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، 2010، ص12.

(1) رؤوف منصوري، مصدر سابق، ص48.

(2) ينظر للمادة السادسة من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ، المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000

(3) ينظر للفقرة (أ) من المادة الثالثة من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص ،بخاصة النساء والاطفال ، المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000

(4) يعرف الاتجار بالبشر "تجنيد الاشخاص او نقلهم او تنقيلهم او ايوائهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او باستعمالها او بغير ذلك من اشكال القسر او الاختطاف او الاحتيال او الخداع او اساءة استعمال السلطة او اساءة استغلال حالة استضعاف او اعطاء او تلقي مبالغ مالية او مزايا

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الثاني ص.ص: 274-294

لنقل موافقة شخص اخر لغرض .... الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد ادنى استغلال دعارة الغير او سائر الاستغلال للجنس او السخرة او الخدمة قسراً او الاسترقاق او الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد او نزع الاعضاء

(1) انعكس هذا التعريف الوارد في تقرير بروندتلاند في المبدأ الثالث من اعلان ريو الذي اكد على انه يتعين الوفاء بالحق في التنمية على نحو يحقق بالتساوي الاحتياجات التنموية والبيئية للاجيال الحالية والمستقبلية واذا تم قراءة هذا المبدأ مع المبدأ الاول الذي ينص على ان "البشر هم محور اهتمام التنمية المستدامة ولهم الحق في حياة صحية ومنتجة بالتناغم مع الطبيعة" فأنه سوف يتضح ان التنمية المستدامة في جوهرها تتمتع بطبيعة انسانية لكن ذلك لا يعني انكار اي محاولات اخرى لتفسير التنمية المستدامة وفقاً لاتجاهات اخرى.

(1) احمد المهتدي بالله ،الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في اطار احكام القانون الدولي العام ، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية ،مطبعة كلية الحقوق جامعة القاهرة ، العدد،92 سنة 2019،ص24

(2) دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية لاستثمارات الثقافة، مصر، 2000، ص17.

(3) يؤكد هذا الامر المبدأ الرابع من اعلان ريو عام 1992 الذي اشار الى "لكي تتحقق التنمية المستدامة فأن حماية البيئة يتعين ان تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يجوز مراعاتها بأستقلالية عنها".

(1) عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، ط1، دار الصفاء، عمان، 2010، ص26.

(2) ينظر للمواد من 25 الى 28 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(3) تمت اجازة الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب من قبل مجلس الرؤساء الافارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) 1981.

(4) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ،الدورة السبعون ، البندان 15 و116 من جدول الاعمال ،تحول عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030، رقم الوثيقة (A/RES/70/1).

(1) Andrew T. Guzman and Timothy L. Meyer، International soft law، Journal of Legal Analysis، vol.2 ، No. 1 (Spring 2010).

(1) نشرة التنمية الاجتماعية (القانون الدولي لحقوق الانسان وخطة التنمية المستدامة لعام2030) ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الاسكوا ، العدد1، المجلد6 ،ص3.

(2) سالم محمد عبود، استراتيجية التنمية المستدامة، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، 2019، ص48.

(1) عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط، مصدر سابق، ص25.

(1) مباركية منير ،" نحو سياسة عامة جزائرية فعالة_في مجال الهجرة" ، مقال منشور في المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جامعة الجزائر ، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر ، العدد 1 ، سبتمبر 2011 ،ص42

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2009 ، مصدر سابق ،ص72.

(2) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم (A/RES/70/1) ،مصدر سابق، ص26.

(3) فايزة بركان ، مصدر سابق ،ص85

(4) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم (A/RES/70/1) ، المصدر سابق، ص29 و 34.

(5) رؤوف منصوري ، مصدر سابق ،ص302

(1) حليمة طالبي ، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية (قانون العقوبات 2009/2/25) ، بحث مقدم في الملتقى الوطني (تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في الجزائر واقع متطور) في 2010/4/22 جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ص13

(2) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم (A/RES/70/1) ،مصدر سابق، ص33.

(3) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، الهجرة الدولية والتنمية، الدورة 68، بند 21 (هـ) من جدول الاعمال المؤقت، رقم الوثيقة A/68/190، 2013/7/25، ص16.

(1) شيخاوي سنوسي ،هجرة الكفاءات الوطنية واشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر (1999-2010)، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد ،ص107.

(2) نصر الدين ابو غمجة ،هجرة العقول العربية ، مجلة الدراسات المستقبلية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، العدد 17 ، 2016 ، ص15.

(3) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، الهجرة الدولية والتنمية، مصدر سابق، ص14.

(1) منير مباركية ، مصدر سابق ،ص46.

(2) رؤوف منصوري ، مصدر سابق ،ص296 و298.

(1) عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، مركز دراسات وبحوث جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 2008.

(2) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم (A/RES/70/1) ،مصدر سابق، ص30.

(3) حامد ربيع ، الحوار العربي الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى ، مركز الوحدة العربية لدراسات النشر ، بيروت ،1980 ،ص172

(4) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ 22 كانون الثاني 1952 وهي تضم (23) مادة.

(5) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ 25 حزيران 1958 وهي تضم (14) مادة.

(1) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم (A/RES/70/1) ،مصدر سابق، ص27.

(2) ونيسة الحمروني الورفلي ،الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط (دراسة التجمع الاقليمي) ،ط1، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ، 2016 ،ص178.

(3) عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك ، مصدر سابق ،ص82

(1) منظمة الصحة العالمية، الهجرة الدولية الصحة وحقوق الانسان، ص19، ينظر للموقع الالكتروني الاتي: www.emro.who.int/dsaf/dsa654.pdf

(2) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم (A/RES/70/1) ،مصدر سابق، ص21.

(1) سوزي عدلي ناشد ،الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2008 ،ص12.

(2) فايزة بركان ، مصدر سابق ،ص87.

(3) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم (A/RES/70/1) ،مصدر سابق، ص22.